

## الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية

### التوصيات لسنة 2018

التي تم إقرارها في الجلسة العامة التاسعة للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية المنعقدة في 21 فبراير 2018 في الجيزة، مصر

واجهت المنطقة الأورومتوسطية تحديات كبيرة على مدار السنوات الأخيرة ومن الأهمية القصوى، وعلى جميع مستويات الحوكمة، أن تعمل السلطات معًا وتتعاون بشكل وثيق للتصدي لهذه التحديات. وتظل الصراعات المؤلمة وطويلة الأمد، مع ما يترتب عليها من تكلفة بشرية واقتصادية باهظة، بدون أي حل في الأفق؛ حيث يُلقى التطرف والإرهاب بظلالهما على المنطقة بأكملها؛ وتؤثر أزمة المهاجرين واللاجئين على البلدان في المنطقة تأثيرًا خطيرًا؛ كما ييبس الوضع الاقتصادي السوداني وتداعياته الاجتماعية رويًا من الإحباط والذي بدوره يمكن أن يفرز صراعات وحالة من عدم الاستقرار.

ومن خلال جمعها بين السلطات المحلية والإقليمية (LRAS) من الشواطئ الثلاثة للبحر الأبيض المتوسط في تجمع مشترك، يأتي دور الجمعية المحلية والإقليمية الأورومتوسطية لتعزيز نهج يتسم بتعدد المستويات في سياسة الجوار الأوروبية (ENP) وإضفاء الطابع الإقليمي على السياسات القطاعية الأورومتوسطية وتقريبها أكثر من الشعوب، وتوفير الدعم للامركزية، وتأكيد الصلة بين اللامركزية السياسية والتنمية الإقليمية.

ويمكن للاتحاد من أجل المتوسط (UfM) أن يضطلع بدور معزز في دعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المجاورين في الجنوب. وعلاوة على ذلك، فقد ثبت أن الاتحاد من أجل المتوسط يعد محفلاً قيمًا للمناقشات السياسية والاقتصادية، ويوفر إطارًا للتعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك في المنطقة.

### توصيات الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية لسنة 2018

#### الهجرة

1. فيما يتعلق بالهجرة، توصي الجمعية بالتعاون الوثيق بين مختلف مستويات الحكم (المحلية، والوطنية، والدولية)، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني؛ حيث تُقدّم المساعدة إلى السلطات المحلية في إدارة الحالات الطارئة وسياسة الإدماج وذلك للتصدي للأزمة الحالية. وتهدف السلطات المحلية والإقليمية إلى ضمان الرفاه الشامل في أراضيها من خلال سياسات عامة شاملة موجّهة نحو جميع السكان، خاصة الأكثر ضعفًا بما فيهم المهاجرون. وينبغي أن يؤخذ هذا في الحسبان ضمن الأطر الدولية ذات الصلة.
2. وتوصي الجمعية بمنح السلطات المحلية والإقليمية دورًا أكبر عند وضع سياسات اللجوء والإدماج، وأن تعمل السلطات المحلية والإقليمية في منطقة "اليوروميد" على إقامة شبكات وأدوات للتعاون وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بمختلف جوانب إدارة الهجرة (مثل الإدماج، والإدماج الاجتماعي، والتوظيف، وحماية اللاجئين، ومنع الهجرة غير النظامية، وبرامج العودة الطوعية، إلخ) وأن تتوفر لها سبل مباشرة للحصول على الأموال.
3. وينبغي التشديد أكثر على أهمية السياسات الرامية إلى "الهجرة الدائرية" وتعزيز سياسات العودة الفعالة والمستدامة، والتي تحترم بشكل كامل حقوق المهاجرين وبلدان المقصد، وذلك بالتوازي مع تطوير مكاتب التدريب المهني اللامركزية.

4. عقب اعتماد التقرير بشأن "تمكين المرأة في منطقة البحر الأبيض المتوسط"<sup>1</sup>، طالبت الجمعية الحكومات المحلية في جميع أنحاء المنطقة بأن تكون مزودة بالموارد اللازمة لبدء تنفيذ برامج التعليم والتدريب اللازمة والحملات الإعلامية للنساء. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية "تشدد على أهمية الحوار المفتوح بين الحكومات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني بشأن التشريعات والتدابير الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين".

5. وكما ورد في التقرير بشأن "دور السلطات دون الوطنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف بين الشباب"<sup>2</sup>، أكد أعضاء الجمعية على أن "السلطات المحلية في المنطقة بحاجة إلى إذكاء الوعي، وإنشاء برامج تنمية قائمة على المشاركة المجتمعية والإدماج الاجتماعي وتركز على مكافحة التطرف، وفي الوقت نفسه تعزز شعور الشباب بالانتماء إلى مجتمعاتهم، وتزيد الثقة بين الأفراد وممثليهم المحليين أو أعضاء البرلمان". وبالإضافة إلى ذلك، أوصى أعضاء الجمعية بأنه "ينبغي على السلطات أو البلديات المحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكيل شراكات مع نظرائهم - الذين طوروا النماذج المتنوعة لمكافحة التطرف - من أجل الاستفادة من خبراتهم وأفضل الممارسات".

6. توصي الجمعية بإضفاء المزيد من الطابع الإقليمي على السياسات، والبرامج، والمشاريع على مستوى التنفيذ، ولا سيما المجالات ذات الأولوية لدى الاتحاد من أجل المتوسط، مع مراعاة الاحتياجات والمخاوف الخاصة بالسلطات المحلية والإقليمية. وستعمل الجمعية على ضمان قدرة السلطات المحلية والإقليمية من البلدان الشريكة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط على تشغيل وإدارة صناديق التعاون الأوروبي بشكل فعال وتؤكد مرة أخرى التزامها بتعزيز تطبيق مبادئ التبعية والحكم متعدد المستويات.

7. وتشدد الجمعية على أهمية التنمية الإقليمية وبناء قدرات السلطات المحلية، مع طرح "مبادرة نيقوسيا" باعتبارها مثالاً على قدرة التعاون اللامركزي على بناء الشراكة باتتبع نهج تصاعدي. وفي سياق المبادرة المتخذة من أجل البلديات الليبية، تقترح الجمعية على المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء في المنطقة "اليوروميد" النظر في تمويل مبادرة تصاعدية من خلال برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط CBC-Med وهو مُستبعد حالياً من البلديات الليبية.

8. وتوصي الجمعية بسلسلة جديدة من المبادرات التي تشجع على تبادل الممارسات الجيدة ونقل المعرفة الفنية من أجل مكافحة الفساد، بما في ذلك تعزيز هيكل التحقق والموازنة، على أن يوضع في الاعتبار أن الفساد يُعد مصدرًا رئيسيًا لعدم الاستقرار ويهدد النمو الاقتصادي، والاستثمار، والاستقرار السياسي.

التنمية الاقتصادية، وتشمل جدول الأعمال الحضري، والسياحة المستدامة، والتنوع البيئي، والاقتصاد الأزرق

9. توصي الجمعية بتعزيز الأدوات الخاصة بالقضية الحضرية في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي بالبلدان المجاورة له، وتؤكد ضرورة دعم جدول أعمال التنمية الحضرية المستدامة على نحو ما اقترحه الاتحاد من أجل المتوسط.

10. وتوصي الجمعية أن تزيد المدن والأقاليم في منطقة البحر الأبيض المتوسط من التزامها بتعزيز الإجراءات بشأن المناخ، وخاصة من خلال ميثاق رؤساء المحليات والمدن العالمي، والتي تعرب الجمعية عن دعمها الكامل له.

11. واستنادًا إلى أعمال لجنة المناطق الأخيرة<sup>3</sup>، توصي الجمعية بالتشجيع على "مجال بحري أكثر سلامة وأمنًا، وإدارة أفضل للبحار واقتصاد أزرق نكي ومرن" على الشواطئ الثلاثة للبحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، تشدد الجمعية على أهمية التنوع البيولوجي وتواجد مناطق بحرية محمية كثيرة في البحر الأبيض المتوسط، وذلك بسبب موقعه الاستراتيجي، وذلك عند نقطة التقاء القارات الثلاث الرئيسية، وهي أوروبا وأفريقيا وآسيا.

12. توصي الجمعية بتطوير أنشطة سياحية مستدامة وتضامنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظرًا لأن السياحة هي أحد أكثر السبل فعالية لإعادة توزيع الثروة، وتدر دخلًا في مجتمع قد لا يكتسبه بغير هذا السبيل. وهي تشجع المدن والأقاليم المحتضنة للتراث الثقافي على

1 COR-2017-03964-00-01-TCD-TRA، المقررة السيدة ماري فريهيل (أيرلندا/حزب الاشتراكيين الأوروبيين)، بلدية دبلن، أيرلندا.

2 COR-2017-04420-00-01-TCD-TRA، المقرر محمد كمال الدالي، محافظ الجيزة، مصر.

3 رأي لجنة المناطق بشأن "مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب منطقة البحر الأبيض المتوسط"، المقرر صامويل أزوباردي، مستشار، مدينة فيكتوريا بالرابط، المجلس المحلي، غوزو (مالطة/حزب الشعب الأوروبي)

الخروج بمقترحات مشاريع في سياق سنة التراث الثقافي 2018 وتدعم بوجه خاص تلك المدن والأقاليم التي تأثرت بالهجمات الإرهابية وتحتاج إلى دعم خاص لتصبح قادرة على الصمود.

13. وتوصي الجمعية بمشاركة أعضائها في أعمال المنصة الإقليمية للتنمية الحضرية المستدامة والتي ينظمها الاتحاد من أجل المتوسط وفرق العمل المواضيعية الخاصة بها. ومن شأن إسهامات أعضاء الجمعية أن تعمل على تحسين جودة المناقشات والتنفيذ الفعال لأهداف جدول الأعمال الحضري الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط، وكذلك تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية.

14. وتؤكد الجمعية على أنه ينبغي زيادة التمويل المقدم عن طريق أداة الجوار الأوروبي، وذلك بصفة خاصة للتعامل مع أزمة اللاجئين، والكوارث الطبيعية، والصراعات المسلحة.